

قضايا بحثية 2 – التسليم الثاني

المحاضرة - الأسبوع : الثاني

المهمة: إعداد ملخص بأهم الأبحاث العلمية المنشورة في موضوع البحث، مع تحديد أهداف أهم الاتجاهات البحثية والفجوات البحثية.

إشراف: د. دعاء محمد

إعداد الباحث: أحمد صلاح الشيخ

الدراسة الأولى:

إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية "دراسة تطبيقية علي جامعة فلسطين"

مشكلة الدراسة:

شهدت مشكلة الدراسة معاناة بعض منظمات الأعمال بفلسطين بمختلف قطاعاتها من عدم القدرة علي المنافسة مع مثيلاتها من المنظمات العالمية، وذلك لما يشهده العالم من التطور المستمر حيث لا تأمن أي منظمة البقاء، الاستمرار الدائم أو النمو مالم تسعى نحو اكتساب قدرات تنافسية تمكنها من مواجهة هذا السيل من التقدم التكنولوجي من خلال اعتماد وتطوير الأداء الذي ينسجم مع رغبات العملاء ويلبى احتياجاتهم.

أسئلة ومتغيرات الدراسة:

-المتغير المستقل هو إدارة الجودة الشاملة

حيث يشمل الأبعاد التالية:

1 – التزام ودعم الإدارة العليا والتحسين المستمر

2 – التركيز على الزبون (الطالب)

3 – التخطيط الاستراتيجي لإدارة الجودة.

4 – مشاركة العاملين.

5 – تدريب وتأهيل العاملين.

المتغير التابع هو الميزة التنافسية

ويكون المتغيرات الضابطة وتشمل الآتي:

1 – العمر

2 – الجنس

3 – المستوى التعليمي (دكتوراه – ماجستير – بكالوريوس – أقل من جامعي)

4 – تصنيف الوظيفة (إداري – أكاديمي)

5 – المستوى الوظيفي (إدارة عليا - عميد - رئيس قسم - مدير - محاضر - إداري)

محددات الدراسة:

استخدم الباحث المحددات التالية:

1 – الحد الزمني: 2015

2 – الحد المكاني: جامعة فلسطين بفروعا في قطاع غزة – فلسطين

3 – الحد البشري: كافة العاملين في الجامعة من أكاديميين وإداريين في المستويات الإدارية الثلاث.

4 – الحد الموضوعي: آليات تطبيق معايير الجودة الشاملة لقياس الميزة التنافسية لجامعة فلسطين.

وكان الباحث موفقاً في اختيار محدّداته والعمل علي تناغمها سوياً في عرض فكرته البحثية.

7 – أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - التعرف على واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة فلسطين.

2 - التعرف على مستوى تحقيق الميزة التنافسية في جامعة فلسطين.

3 - الكشف عن الفروق الإحصائية (إن وجدت) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول إدارة الجودة الشاملة طبقاً للمتغيرات الشخصية: (النوع، التصنيف الوظيفي، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة، العمر) فلي متوسط التقديرات لمستوى تحقيق الميزة التنافسية لجامعة فلسطين.

4 - الكشف عن أثر متغيرات (النوع، التصنيف الوظيفي، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة، العمر) فلي متوسط التقديرات لمستوى تحقيق الميزة التنافسية لجامعة فلسطين.

5 - دراسة علاقة تطبيق إدارة الجودة الشاملة بتحقيق الميزة التنافسية لجامعة فلسطين.

6 - تحديد أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية لجامعة فلسطين.

7 - الوصول الى مجموعة من التوصيات التي تفيد إدارة الجامعة في تحقيق الميزة التنافسية لها بناءً على العلاقة بينها وبين إدارة الجودة الشاملة.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- 1 - حصل المتغير المستقل "إدارة الجودة الشاملة" على متوسط تقييم عام 74.389 % من قبل عينة البحث وهو ما يشير الى أن هناك مستوى جيداً لتقييم إدارة الجودة الشاملة بشكل عام في الجامعة، ولكن لا يصل إلى حد التميز في تطبيق هذا المنهج في العمل الإداري في الجامعة، وقد يرجع ذلك الى عدم التطبيق الشامل لإدارة الجودة الشاملة في جميع الوحدات الإدارية والأكاديمية في الجامعة.
- 2 - حصل المتغير التابع "الميزة التنافسية" على متوسط تقييم عام 75.040 % من قبل عينة البحث وهو ما يشير الى أن هناك مستوى جيداً لتقييم لعناصر الميزة التنافسية المحددة في أداة الدراسة للجامعة.
- 3 - تفاوتت مستوى تقييمات المحاور المكونة لإدارة الجودة الشاملة بشكل محدود، قلة برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها الجامعة للعاملين فيها.
- 4 - حصول محور التزام ودعم الإدارة العليا على أعلى تقييم وهو ما يشير الى أن إدارة جامعة فلسطين تسعى الى تعزيز منهج إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك، غير أن إدارة الجامعة لا تقوم بتوجيه إدارة الموارد البشرية في الجامعة لتصميم وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل للعاملين لرفع قدراتهم في تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة.

الدراسة الثانية:

" تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب/ جامعة مصراته – ليبيا "

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بكلية الآداب/ مصراته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها حيث بلغت العينة إلى 107 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وفيما إذا كانت تختلف درجة الأداء الجامعي تبعًا لبعض المتغيرات. استخدم الباحث المنهج الوصفي للوصول للنتائج، حيث تم توزيع استبانة تكونت من 46 فقرة إلى 60 عضو هيئة تدريس، وبعد تحليل البيانات إحصائيًا توصلت الدراسة إلى أن جودة الأداء الجامعي في كلية الآداب/ مصراته متوسطة، ووجود 15 فقرة تمارس بدرجة كبيرة و 20 فقرة تمارج بدرجة متوسطة و 11 فقرة تمارس بدرجة منخفضة، وأخيرًا عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغيرات الرتبة الأكاديمية والمؤهل والجنسية، ولكن الفروق كانت دالة لمتغير عدد سنوات العمل لصالح ذوي الخبرة القصيرة 1-3 سنوات.

مشكلة الدراسة:

معاناة التعليم العالي عالميًا ومحليًا من تحديات عدة مثل:

- 1 – عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وزيادة الطلب الاجتماعي عليه.
 - 2 – زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم مع ضعف التمويل
 - 3 – التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة
- مما يستوجب التغيير بالأداء المؤسسي والتدريسي، بل وعدم الرضا عن الأداء الجامعي، حتى لو كان جيدًا وانما السعي لتطويره.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء كلية الآداب/مصراته بجامعة مصراته بعد مرور سنتين من بدء تطبيق ضبط الجودة والاعتماد فيها، وبالتحديد تهدف إلى تحديد درجة ممارسة العاملين بكلية الآداب/ مصراته لمؤشرات جودة الأداء الجامعي، وفيما إذا كانت تختلف درجة الأداء الجامعي تبعًا لمتغيرات درجة عضو هيئة التدريس، ومؤله وجنسيته وعدد سنوات عمله في الكلية.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تأتي من خلال سعيها إلى تقييم الأداء الجامعي في إحدى الكليات الأساسية في جامعة مصراته في ظل التغيرات المستمرة التي يتميز بها العصر الحالي، وفي مرحلة سعى التعليم العالي في ليبيا إلى الجودة وتطبيق معايير الاعتماد، حيث يمكن أن تفيد نتائج الدراسة كل من:

- 1 – أمانة اللجنة الشعبية لكلية الآداب(عمادة الكلية) في تعرف أوجه القوة والتأكيد عليها، وأوجه القصور لمعالجتها.
- 2 – إدارة جامعة مصراته والإدارات الجامعية الأخرى في ليبيا والوطن العربي في تقييم ما تم تحقيقه في سعيهم إلى تطبيق ضمان الجودة والاعتماد في جامعاتهم.

أهم نتائج الدراسة:

- 1 – درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي في كلية الآداب/ مصراته متوسطة.
- 2 – سهولة ضبط ومتابعة المؤشرات الإدارية بينما تمتاز بعض العمليات الأكاديمية مثل التعليم بصعوبة التحديد والضبط وبالتالي التقييم.
- 3 – التزام أعضاء هيئة التدريس بالعمل دون الحاجة إلى رقابة مستمرة مع التعامل بلطف واهتمام مع الطلبة.

الدراسة الثالثة:

" التعليم في ليبيا وواقع تطبيق معايير الجودة الشاملة "

هدفت الدراسة لمناقشة تطبيق معايير الجودة الشاملة علي عينة مكونة من 74 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في كلتي العلوم والتربية بالجامعات السعودية وكيفية الاستفادة من النتائج ليتم تطبيق معايير الجودة الشاملة بليبيا.

مشكلة الدراسة:

إن نظام التعليم في ليبيا كغيرها من الدول النامية يعاني من العديد من المشاكل منها ما يتعلق بالمناهج ومنها ما يتعلق بالمدرسين وبيئة العمل ومنها ما يتعلق بالإدارة التعليمية والمدرسية بالإضافة إلى تدني مستوى خريجي هذا النظام وعدم رضا المجتمع عن هذه المخرجات بالتالي فإن مشكلة التعليم في ليبيا تكون في جودته ، فمزال التوجه منصب على التوسع الكمي على حساب الاهتمام بمسائله النوعية إذ يغلب على التعليم التلقين والسلطوية وسيادة الطابع التقليدي وتقييد فرص الإبداع وغياب النظرة المتكاملة في تكوين الفرد وتدني مستوى التعليم ومستوى أداء العاملين كله.

أهمية الدراسة:

- 1 - تناول أحدث مداخل التطوير، وهو مدخل الجودة الشاملة وتطبيقاته في المؤسسات التعليمية.
- 2 - التأخر الواضح في تطبيق أساليب الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية الليبية لعدم وجود الوعي الكافي بثقافة الجودة الشاملة لدي القائمين على المؤسسات التعليمية الليبية مما سبب ضعف المخرجات في المدارس الليبية وهذا يدعو إلي الحاجة الي تطبيق الجودة الشاملة فيها.

أهم النتائج للدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 77 % من أعضاء هيئة التدريس يرون أن فرع الجامعة بالخرمة يلبي احتياجات المجتمع المحلي جزئيا.
- 89 % من أعضاء هيئة التدريس يؤكدون أن الجودة تعني التحسن والتطوير المستمر في المدخلات يؤدي إلى جودة المخرجات.
- 70 % من المبحوثين يؤكدون عدم توفر الامكانيات المتمثلة في : القاعات الدراسية الكافية ، المعامل المجهزة ، المكتبة المتخصصة.
- 87.5 % من المبحوثين يؤكدون أهمية العمل الجماعي وتبادل الآراء والأفكار.
- 71 % من أعضاء هيئة التدريس المبحوثين يؤكدون أن المناهج التدريسية ممتازة وتتسم بالمرونة.